الحكومة تطلق غداً الأعمال التنفيذية لمكونات الأولوية الثانية

السمة: الأولوية الثانية تختص باستيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل المحلي والخليجي

تشكيل لجنة لتسيير برنامج تدريب العمالة بمشاركة القطاع الخاص

■ ،،صنعاء/سبأ

تطلق الحكومة في حفل تدشيني غداً الاحد بصنعاء الأعمال التنفيذية لكافة مكونات الأولوية الثانية، الخاصة باستيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل المحلي والخليجي، في إطار جهودها لتنفيذ الأولويات العشر خلال العامين ٢٠١١-٢٠١٢م.

وذكر أمين عام مجلس الوزراء رئيس اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات عبدالحافظ ناجي السمة أن الغرض من هذا الحفل هو اطلاع ممثلي الدول والمنظمات المانحة وشركاء اليمن في التنمية على البرنامج التنفيذي لتطبيق هذه الأولوية وجوانب المساعدة المطلوبة منهم لتحقيق هذه الأولوية الهامة للحد من البطالة والتخفيف من الفقر لما لذلك من أهمية في تجفيف منابع التطرف والإرهاب المنبثق أساسا من البطالة.. مؤكدا تحقيق نتائج هامة في تنفيذ هذه الأولوية خلال الفترة الماضية ومنها العمل ببرنامج تدريب العمالة اليمنية بالتعاون بين وزارة التعليم الفني وصلتك القطرية وحصول المتدربين على شهادات معتمدة دوليا تؤهلهم للعمل محليا أو في السوق الخليجية.

وأوضح أمين عام مجلس الوزراء لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن هذا الحفل سيتزامن مع تخرج الدفعة الأولى من برنامج تدريب العمالة اليمنية وعددهم ١٠٢٤ متدربا حاصلين على شهادات دولية من البرنامج في مجال الصحة والسلامة الانشائية المنفذ بكلية المجتمع صنعاء، وفقا لأفضل الممارسات المتبعة عالميا إضافة إلى ١٣ مدربا بإشراف خبراء متخصصين من شركة بيرسون العالمية التي تعتبر الأولى عالميا في تصميم المناهج والبحوث التعليمية.

ونوه بما تضمنته الدراسات التفصيلية والتشخيصية لهذه الأولوية والتي أعدتها شركة ماكنزي الاستشارية العالمية من رؤى وخطوات عملية وتحليل دقيق لسوق العمل المحلي والخليجي وآفاق الاستفادة من فرص العمل المتاحة داخليا وخارجيا بإعداد وتأهيل القوى العاملة وفقا لمتطلبات سوق العمل.

لافتا إلى أن التدريب والتأهيل هو نقطة الانطلاق نحو تحقيق هذه الغاية، وفي ظل اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور بتدريب العمالة المطلوبة للعمل بالخارج من خلال تحديث نظام التدريب المهني والتوسع في إنشاء مراكز التدريب المتطورة وتطوير المراكز القائمة بالفعل لكي تكون أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات أسواق العمل سواء المحلية أو الخارجية وأكثر قدرة على المنافسة.

وأكد رئيس اللجنة الفنية للأولويات أنه رغم كل الآمال المعقودة على توفير فرص العمل محليا، إلا أن زيادة عدد القوى العاملة وبغرض الابقاء على معدلات البطالة في الحدود الأقل على المدى القصير والمتوسط، فإن ذلك يتطلب وفقا لهذه الأولوية تمكين العمالة اليمنية من الحصول على فرص عمل في أسواق العمل الخارجية وبوجه خاص الخليجية.. مبينا أن الحكومة ستعمل على تأهيل العمالة اليمنية وفقا لمتطلبات سوق العمل المحلية والخليجية، بناء على أفضل الممارسات المتبعة عالميا في التدريب والتأهيل، بما يساند جهود الحكومة الرامية لامتصاص البطالة واستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة سنويا.

وكشف السمة عن تشكيل لجنة لتسيير برنامج تدريب العمالة اليمنية من المعنيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المشروع، وبمشاركة القطاع الخاص وصلتك القطرية لضمان التنفيذ السريع لخطة توسيع البرنامج في محافظات تعز وعدن وحضرموت والحديدة وإضافة برامج مهنية أخرى في المجالات التي يتطلبها سوق العمل المحلي والخليجي.

وقال: خلال العامين الجاري والقادم سيتم تأهيل وتدريب ١٠٠ ألف يمني وإيجاد فرص عمل لهم في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بتوسيع نطاق برامج التدريب الخاصة والارتقاء بمستوى الاتساق بين احتياجات أصحاب العمل في الدول المضيفة وبين مهارات العمالة اليمنية.

وأوضح أمين عام مجلس الوزراء أن اليمن ينوي تأهيل ما بين ثلاثة إلى وأربعة ملايين مواطن يمني، من إجمالي العدد المتوقع للباحثين عن عمل والبالغ ٤,٥ مليون، للعمل في الخارج على مدى العقد الجاري، مقرونا ذلك بتحقيق نمو في الاقتصاد المحلي بنسبة ٥٪ سنويا، سيمكن اليمن من خفض نسبة البطالة إلى أقل من ١٠٪، بحسب الدراسة الاستشارية العالمية للأولويات العشر، وهذا يحتاج لجهود استثنائية ومكثفة من جانب الحكومة وأطراف الشراكة الرئيسيين من القطاع الخاص وشركاء اليمن في التنمية من دول ومنظمات مانحة وأصدقاء اليمن.

وأكد السمه.. أن النجاح في تنفيذ هذه الأولوية هو عنوان لنجاحات متعددة الأوجه، في تفعيل الاقتصاد لتأمين فرص عمل للمواطنين محليا أو خارجيا وتحسين مستواهم المعيشي وفق سياسات واضحة.. مشيرا إلى أن رؤية تنفيذ هذه الأولوية سعت إلى وضع المصاعب الحالية في إطارها الصحيح للانطلاق عمليا نحو معالجة التحديات الراهنة وتحديد الرؤى لما يجب أن يرتقي إليه الكادر البشري وكيفية الاستفادة منه.

وقال: الثروات الطبيعية لم تعد وحدها التي تتحكم بالمصير الاقتصادي لأي بلد، بل أصبحت هناك ميزات تفاضلية جديدة يمكن أن تخلق مجالات واسعة للنمو والتقدم، كالاستفادة من الثروة البشرية وما يستوجب ذلك من تحويل هذا التحدي المستجد إلى فرصة على الصعيد الاقتصادي.

وأضاف: تأتي قضية تعظيم الاستفادة من مواردنا البشرية على رأس القضايا التي تشغل فكر الحكومة بصفة مستمرة، وما توليه من أولوية للتنمية الاقتصادية الشاملة من منطلق أن القوى البشرية كانت وما زالت هي أهم وأغلى موارد اليمن.

وجدد أمين عام مجلس الوزراء التأكيد على أن الحكومة وتنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية لن تالو جهدا في سبيل تحقيق الترابط المطلوب بين عناصر منظومة التدريب والتشغيل من أجل المساهمة الفعالة في تحقيق الهدف المنشود لحل قضية البطالة وتوفير فرص العمل الكريم للشباب سواء داخل الوطن أو في الخارج.

تستوعب ١٥ ألف عامل:

المنطقة الحرة تمنح تراخيص لـ٢٧٤ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٢,٢ مليار دولار

الشعيبي: تنفيذ أكبر مشروع لتطوير المنطقة الصناعية واللوجستية والسكنية

■ ،،عدن/سبأ

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة من المنطقة الحرة بعدن خلال العشر السنوات الماضية «٢٧٤» مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت مليارين و«١٧٩» مليوناً و«٨٣٤» ألف دولار تستوعب ١٢,٩٢٣ من العمالة المحلية و١,٧١٦ من العمالة الأجنبية.

وأوضح رئيس المنطقة الحرة بعدن الدكتور عبدالجليل الشعيبي لـ«سبأ» أن قطاع الصناعة كان له النصيب الأكبر من تلك المشاريع الاستثمارية بـ١٠٠ مشروع ويليه قطاع الخدمات العامة بـ٩٣ مشروعاً والقطاع التجاري بـ٥٢ مشروعاً وقطاع الاسكان بـ٢٩ مشروعاً، فيما توزعت باقي المشاريع على القطاعات الأخرى المختلفة.. مشيرا إلى أن من تلك المشاريع «٥٣» مشروعاً قيد التنفيذ بتكلفة استثمارية بلغت «٧٦٩» مليوناً و«٩٩٧» ألف دولار.

وأضاف الشعيبي أن المنطقة الحرة تسعى حاليا إلى خلق بيئة استثمارية في المنطقة من خلال تطوير مناطق استثمارية في المنطقة الصناعية والتخزينية ومشروع قرية الشحن وميناء الخامات واستكمال الدراسات الفنية لمشاريع التطوير والبنى الأساسية واستكمال فتح وتجهيز بقية مكاتب تمثيل الجهات ذات العلاقة في إطار النافذة الواحدة.

كما تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال تنويع الاستثمارات والأنشطة وإعادة تأهيل القوى البشرية فيها وخلق فرص عمل جديدة للعمالة اليمنية وتشجيع الابتكارات المحلية وتحقيق تكامل اقتصادي مع القطاعات الأخرى وحماية البيئة الطبيعية والعمرانية والبشرية.

وأشار إلى أن المنطقة تشهد حاليا تنفيذ أكبر مشروع لتطوير المنطقة الصناعية واللوجستية والسكنية التي وضع فخامة الأخ رئيس الجمهوريه حجر أساسها أواخر العام الماضي.. موضحا بأن هذا المشروع يتميز بكونه أول مشروع تطويري ينفذ في إطار المنطقة الحرة عدن وعلى هذا المستوى من حيث تكامله بشكل مباشر مع نشاط ميناء عدن للحاويات ومطار عدن الدولي وبقية المناطق الصناعية في المنطقة الحرة لاحتوائه على تسهيلات لوجستية حديثة وبحسب المواصفات العالمية وبما يتوافق مع متطلبات تطوير عدن كقاعدة لوجستية صناعية وكمحور عالمي للنقل البحري والجوي في المنطقة.

وأضاف أن المنطقة تشهد إقامة عدد من المشاريع الاستثمارية الكبرى الأخرى أبرزها مشروع بناء ابراج انماء في إطار القطاع جي وغيرها من المشروعات الكبرى في إطار المنطقة الصناعية الأخرى.

وثمن رئيس المنطقة الحرة دعم ورعاية القيادة السياسية للمنطقة الحرة بعدن والذي تجسد مؤخرا بإصدار القرار الجمهوري رقم ١٤ لسنة ٢٠١١م بشأن تنظيم المنطقة الحرة بعدن.

ولفت الدكتور الشعيبي إلى أن المنطقة الحرة تمكنت خلال الفترة الماضية من تعزيز مجالات التعاون والاستفادة من تجارب المناطق الحرة الأخرى.. مبينا بأنه تم تفعيل برتوكول التعاون الإداري والفني المشترك مع المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية والعمانية والمصرية كما جرى عقد عدد من المباحثات مع الملحق التجاري في السفارات الهندية والايطالية والصينية والألمانية والماليزية لإقامة مشروعات صناعية في المنطقة.

من جهة أخرى بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي منحها مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن منذ عام ١٩٩١م وحتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠م نحو بـ٨٢٠ مشروعا استثماريا وبكلفة بلغت ٤٢ ملياراً و٤ ملايين و٨٧ ألف ريال.

وأفادت إحصائية صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار بعدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بأن المشاريع المرخصة والتي وفرت نحو ٣٠ ألفاً و٤٧٨ فرصة عمل من العمالة المحلية توزعت في المجالات الصناعية بواقع ٢٦٠ مشروعا والسياحية بعدد ٢٢٧ مشروعا والصحة بعدد ٦٦ مشروعا والسمكيه بعدد ٢٣ مشروعا والسكنية بعدد ٥٨ مشروعا والنقل بعدد ١١ مشروعا والتعليم بعدد ٣٣ مشروعا أما الثروة الحيوانية والزراعية بعدد ١٢ مشروعا والخدمات ٣٩ مشروعا.

وذكرت الإحصائية أن عدد مشاريع العام الماضي ٢٠١٠م والتي حصلت على تراخيص من إجمالي تلك المشاريع الممنوحة بلغت ١٦ مشروعا استثماريا وبتكلفة مليارين و١٤١ مليون ريال توزعت على ٧ مشاريع سياحية و٣ صناعية و٢ خدمات والباقي بواقع مشروع واحد في كل من الصحة والنقل والتعليم ووفرت٢٩٤ من العمالة المحلية.

توزيع مساعدات غذائية لـ١٠٠٠ حالة متضررة في صعدة

■ ،، صعدة/سبأ

دشن محافظ صعدة طه عبدالله هاجر أمس توزيع مواد غذائية على ألف حالة من المتضررين من منطقة العند وآل خميس وآل الصيفي مقدمة من جمعية الهلال الأحمر اليمني فرع صعدة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وخلال التوزيع أكد المحافظ حرص السلطة المحلية على إيصال المساعدات المقدمة من قبل المنظمات الإنسانية العاملة بالمحافظة إلى كافة المتضررين من أبناء المحافظة دون استثناء أو تمييز.

وأشاد بجهود اللجنة الدولية وجمعية الهلال الأحمر اليمني في دعم النازحين في كافة الجوانب الغذائية والصحية والايوائية.. مؤكدا حرص السلطة المحلية على تسهيل مهمة المنظمات العاملة بالمحافظة.

حضر التوزيع الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة محمد عيظه العماد ومدير مديرية صعدة اسماعيل المغني ومدير فرع جمعية الهلال الأحمر عبدالقادر شويط.

٤٤ ألف حالة ضمان اجتماعي بمحافظة عدن

■ ،،عدن / سبأ

قال المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية بعدن مهدي صالح باطويل أن عدد الحالات المستفيدة من الصندوق بالمحافظة سيرتفع العام الجاري إلى ٤٤ألف حالة بمستحقات إجمالية تصل إلى ٤٠٠ مليون ريال بزيادة ١٠ آلاف حالة جديدة عن ٢٠٠٩م.

وأوضح باطويل لـ"سبأ" أن التوسع في حالات الضمان يأتي تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية لتوسيع مظلة الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة.

وأشار إلى انه سيتم منتصف الشهر الحالي صرف فروقات مالية لخمسة آلاف و٤٠٠ حالة بمبلغ ١٣ مليون ريال للحالات التي سقطت أسماؤهم أو تم الخفض في مستحقاتهم وصرفها بالأثر الرجعي.

ولفت إلى أن الصندوق قدم قروضاً لـ٤٠٠ مستفيد ومستفيدة خلال الفترة ٢٠٠٧م - ٢٠١٠م بمبلغ ٢٦ مليون ريال لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل .. مشيرا إلى أن الصندوق درب العام الماضي ٢٤٢ متدربا ومتدربة في مجالات التسويق والصناعات الغذائية وصيانة الموبايل والحرف الصغيرة.

الثورة
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار
www.althawra.net
al-thawrah@y.net.ye
althawrah99@gmail.com
نائب رئيس التحرير
ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير:
محمد عبدالماجد العريقي
ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير
جمال فاضل
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص. ب: 1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 270064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز : 220600 فاكس: 220600
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت: 303930 فاكس: 303931 إب/ تلفاكس: 400251
الضالع/ تلفاكس: 431372 لحج/ تلفاكس: 602096 عمران/ تلفاكس: 613388